من إشكاليّاتِ المصطلحِ النحوي

Syntactic Term in Controversy

أ. د. سعيد جاسم الزبيدي

قسم اللغة العربيّة / جامعة نزوى / سلطنة عمان

Prof. Dr. Sa`aed Jassim Al-Zubaidi

Arabic Dept, University of Nazwa

... القسم الثاني ...
مصطلحات ليست كوفية

... ملخص البحث ...

نهضت دراسات عدة تناولت المصطلح النحوي: نشأة، وتطوراً، ونسبة، وتوثيقاً، ونقداً، وحاولت -وما زالت- تقديم صورة واضحة له في توحيده، وشيوع استعماله بما لا يثير لبساً، ويسبب اختلافاً. وترجحت تلك الدراسات بين مقاربة التوفيق في مهمتها، والقصور فيها.

أن واضعي المصطلح النحوي لم يلتفتوا إلى دلالة لفظ (مصطلح) فقد نجد مصطلحاً بصرياً لم يتفق عليه البصريون جميعاً، ومصطلحاً كوفياً لم يأخذ به جميع الكوفيين، وقد نسبت كتب القدماء، وسارت عليه كتب من نقل عنهم هذا المصطلح إلى نحوي بعينه، مما فتح باب الخلاف عليه مفتوحاً، فضلاً عما يجب الاتفاق عليه أن يكون المصطلح جامعاً مانعاً كشرط (الحدّ: التعريف) عند أهل المنطق، وهذا غير ملحوظ في قسم مما وصل إلينا من المصطلحات! لذلك حاولت هذه الدراسة بمباحثها الثلاثة أن تقدم للقارئ، ودارس العربية، ومتعلمها، فضلاً عن باحثيها دراسة في أهم إشكاليات المصطلح النحوي من خلال تجربتنا المتواضعة في تدريس العربية، وقراءاتنا المتواصلة التي امتدت أربعين عاماً ونيّفاً

... Abstract ...

Many studies bubble into being to tackle a syntactic term in light of origin, development, history, documentation and criticism. Such studies have been endeavouring to generalize it for not being in confusion or causing controversy; they fluctuate between consensus and chasm.

Those who coin the term never pay much heed to the utterance “term”; sometimes we do find Basrah term stirring controversy in Basrah, or a Kufian one the Kufians themselves never regard as common. As a result, the past sources use such a term, and other sources come in line with; that is why it is open to misconstruction. In time, it is necessary for a term to be in common consensus (limitation: definition) and in logics. Such is not noted in the terms we have nowadays.

Consequently, the current study endeavours, through the three parts, to show the reader the specialized –Arabic language, the studied-Arabic language and the researchers the

most salient controversies in the syntactic term in light of our modest accumulative experience in tackling Arabic and continuous edification extending forty odd years.

لم تزل بالمصطلح النحوي حاجة الى معاودة النظر فيه نشأة وتطوراً وتصحيحاً واستدراكاً[١]، على الرغم من أنه حظي بعناية الدارسين[٢]، ولكنه في مسيرته الطويلة لم يكن مستقراً، لا يكاد يثبت على لفظ واحد أو صورة واحدة إلا قليلاً[٣]، إذ كان حصيلة جهود متعاقبة في إقامة علم النحو. وقدر لهذا المصطلح على هذه الحالة أن يتخطى العصور فوصل إلينا كما وضعه الأولون إلا أنه تعرض إلى أخطاء فادحة عند الذين درسوا المصطلح، **منها ما كان في لفظه**: فقد تعددت الألفاظ المعبر بها عنه، فعلى سبيل المثال استعمال (التصغير) تارة والتحقير أخرى ومراده واحد. ينظر الكتاب، طبعة بولاق، ٣/ ١١٠، وطبعة هارون، ٣/ ٤١٧، وينظر علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ١٦٨-١٦٩.

واستعمل النحاة التمييز والتفسير والتبيين والمفسر والمبين والمميز والمراد واحد، ينظر أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، ٣/ ٣٧٧. واستعملوا أيضا البدل والترجمة والتبيين والتكرير كذلك، ينظر شرح الأشموني: ٣/ ٤٣٥ وكثير غير هذا.

ومنها ما تعلق بمعناه المستعمل: كاستعمال مصطلح التفسير بمعان متعددة كالمفعول لأجله، والمفعول معه، والبدل، والتمييز، على ما سيأتي بيانه في هذا البحث.

ومنها من لحق بنسبته: إلى هذا النحوي أو ذاك أو إلى أحد المذهبين المعروفين: البصري والكوفي، إن أسباب هذه الأخطاء التي لحقت بالمصطلح النحوي -على ما نرى بتواضع- ترجع إلى:

أن المصطلح النحوي لم يكن من ابتكار عالم واحد بل تضافرت عليه جهود جمهرة من العلماء منذ بدء النحو حتى استوائه علماً متكاملاً إذ كان همهم إقامة علم النحو فجرت على ألسنتهم ألفاظ سارت برواية تلامذتهم، وحفظتها مؤلفاتهم، فقدر لقسم من تلك الألفاظ أن يكون مصطلحاً يتصدر باباً أو يختص بموضوع، فارتبط بنشأة النحو الأولى مما لم يستطع الدارسون أن يقفوا عليهم تاريخاً وتوثيقاً وتحديداً لطول العهد، وليس ثمة غير (الكتاب) ما يبدأ به، وليس إلا روايات متناثرة في كتب السير والتراجم لم يكتب لها نشر إلا لاحقاً.

أ. أن المعاصرين نقلوا عن القدماء –على تفاوتهم زمناً وعصبية لهذا المذهب أو ذاك– أقوالاً اتخذوها مسلمات من غير أن يتثبتوا منها لاسيما بعد استفحال الصراع بين المذهبين الرئيسين البصري والكوفي.

فمثلاً ما نقله أبو الطيب اللغوي عبدالواحد بن علي (ت٣١٥هـ) في كتابه مراتب النحويين، ١٠١-١٠٢، قال أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٥٥هـ): «أهل بغداد حشو عسكر الخليفة لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ولا من يرتضى (كذا) روايته، فإن ادعى أحد منهم شيئاً رأيته مخلطاً صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة... وإنما همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق... ونحوها هذا من التخليط».

وعلق أبو الطيب اللغوي عقيب هذا الكلام، فقال: «والأمر في زماننا هذا –أصلحك الله– على أضعاف ما عرف أبو حاتم». وأبو حاتم السجستاني هذا طعنة لعنة[٤]، ولم يكن حاذقاً بالنحو[٥] وأمثاله كثيرون في تاريخ النحو العربي.

ب. وإن الدارسين –الذين لهم فضل السبق في دراسة المصطلح النحوي والتنبيه على أهميته في منهج الدرس النحوي – لم تتيسر لهم مظان موثقة ونصوص واضحة ليصدروا عنها في أحكام قاطعة. فضلاً عن أن كثيراً من النصوص التي وصلت إليهم لم تكن بعبارات أصحابها– لاسيما ما نقله القدماء من آراء الكوفيين من كتب البصريين أو بألفاظهم، ينظر مثلاً في ذلك أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين مما يتطلب حذراً وإحاطة وصبراً في البحث والتنقير للوصول إلى نتيجة يطمأن إليها ويركن.

ج. وأنهم –وأعني الدارسين– لم ينطلقوا من استقراء كاف ليعقدوا موازنة موضوعية بين مصطلح البصريين ومصطلح الكوفيين ليتبينوا الفرق في أسلوب الدرس[٦] وأيهما أدق تعبيراً[٧] وملائمة وأكثر سيرورة، وأجدى نفعاً في الدرس النحوي المعاصر، ولم يكن همّهم إلا في فصل مصطلحات البصريين عن مصطلحات الكوفيين فصلاً قسرياً وسردها في كتبهم وكأنهم فتحوا فتحاً مبيناً في هذا من غير ملاحظة تاريخية في غاية الأهمية، وهي أن الفريقين كانا ينهلان من معين واحد ذلك هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعللوا اختلافهم في المصطلحات من باب المخالفة[٨] فحسب.

وما زالت هذه الأخطاء سائدة في الدراسات النحوية المعاصرة، فكان أن دفعتني إلى معاودة النظر في المصطلح النحوي على ما ورد في المصادر والمراجع وبما يمكن أن يكون كافياً لتصحيح هذه الأوهام وتنبيه الباحثين والدارسين عليها، وفتح باب دراسة المصطلح النحوي لاستكمال الجهود السابقة والاستدراك عليها. وقد أخذت

عدداً من المصطلحات هي:

التفسير، والجحد، والخفض، والصفات، والكناية، مرتبة على حروف الهجاء ودراستها دراسة تاريخية ناقدة مما عدها القدامى والمحدثون أنها مصطلحات كوفية فكشفت عن حقيقتها، وأظهرت مواضع استعمالها، ونسبتها إلى واضعها الأول، وأشرت إلى النحاة الذين جرت في كتبهم هذه المصطلحات وعززتها بكتب غير نحوية مثل: التفسير، وشروح المعلقات، والمعجمات، وأي كتاب مما رأيته مفيداً في تأييد ما ذهب إليه البحث، فتأكد لي بما لا يقبل الشك -على ما هو واضح في أثناء البحث- أن هذه المصطلحات مشتركة عند النحاة جميعاً بصريين وكوفيين، وأن مبتكرها عبقري هذه الأمة الخليل بن أحمد الفراهيدي.

لا شك أن هذا البحث خطوة في تاريخ النحو العربي بعامة والمصطلح النحوي بخاصة فيما وفقنا فيه إلى صواب، ونبهنا على وهم، مع تقديرنا للباحثين الأفاضل الذين سبقونا في هذا الميدان، ورجاؤنا أن نسمع ممن يقفون على بحثنا ما يرونه صالحاً للتأييد أو الاستدراك أو التصحيح والنقد.

أولاً: التفسير

أطلق هذا المصطلح على أكثر من باب نحوي سواء كان ذلك عند البصريين أو عند الكوفيين، ولم يستقص أحد من الباحثين تلك الأبواب أو المعاني عندهم على ما سنوضحه بالآتي:

أ. أريد به ما شاع عند البصريين بـ (المفعول لأجله) قال سيبويه (ت١٨٠هـ) في الكتاب، ١/ ٣٦٧: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع به، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان، وليس بصفة لما قبله ولا معه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: عشرون درهماً». ونقل ذلك ابن السراج (ت٣١٦هـ) في الأصول في النحو، ١/ ٢٤٩.

واستعمله أبو زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ) بهذا المعنى في معاني القرآن، ١/ ١٧ فقال في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة/ ١٩): «فنصب حذر على غير وقوع من الفعل عليه، ولم ترد يجعلونها حذراً إنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً أو فرقاً». فأنت لا تعطيه الخوف وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل كقوله جلّ وعزّ: ﴿يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ (الأنبياء/ ٩٠)، وكقوله: ﴿ادْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ (الأعراف/ ٥٥) «والمعرفة والنكرة تفسران في هذا الموضع، وليس نصبه على طرح من، وهو مما قد يستدل به المبتدئ للتعليم»، ثم كرر الفراء ذلك في قوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَدًا﴾ (البقرة/ ١١٩)، فقال: «حسداً كالمفسر لم ينصب على أنه نعت للكفار وإنما هو كقولك للرجل: يريد بك الشر حسداً وبغياً»، وينظر أيضاً معاني القرآن، ٢/ ١٥٧-٢٠٩.

وتابع الطبري (ت٣١٠هـ) الفراء في هذا، ينظر تفسيره جامع البيان، ط: الثانية،

دار المعرفة، بيروت أوفست ١٩٧٢، ١/ ١٢٣[٩]، وذكره الطوسي (ت٤٦٠هـ) من بين ثلاثة وجوه إعرابية لـ (حذر الموت) في تفسيره التبيان، ١/ ٩٥، وذكره أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في كتابه أسرار العربية، ص١٨٦.

أما المعاصرون الذين عنوا بالنحو الكوفي أو أعلامه فمنهم لم يعرضوا هذا المعنى من التفسير: فلم يذكره صدر الدين الكنغراري (ت١٣٤٩هـ) في كتابه الموفي في النحو العربي بل استعمل مصطلح (التمييز) وذكره في ص٤١، وجعله عنواناً للباب وهو مصطلح شاع لدى البصريين بعد سيبويه (ت١٨٠هـ)، ولا مهدي المخزومي (ت١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م) في كتابه مدرسة الكوفة[١٠]، ولا أحمد مكي الأنصاري في كتابه أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة[١١]، ولا محيي الدين توفيق إبراهيم في كتابه ابن السكيت اللغوي[١٢]، ولا في بحثه المصطلح الكوفي، المنشور في مجلة التربية والعلم، كلية التربية / الموصل، العدد الأول، شباط، ١٩٧٩م، ص١٣-٥٤.

ومنهم من نبه عليه بهذا المعنى أي على التفسير:

الباحث عوض حمد القوزي في كتابه: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص١٦٤، ونسبه إلى الفراء فقط.

والباحث زكي فهمي الآلوسي في رسالته للدكتوراه: الطبري النحوي من خلال تفسيره غير منشورة ١٩٨٤م، ص١٦٨، ونسبه إلى الفراء، وعلى أن الطبري نقله عن الفراء.

والباحثة خديجة أحمد مفتي في كتابها: نحو القراء الكوفيين، ١٩٨٥م، ص٣٤٣ فقالت: «وشبه الفراء المفعول لأجله بالتفسير».

والباحث إبراهيم الدسوقي عبدالعزيز في كتابه: تقريب التراث معاني القرآن للفراء، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٥٠ قال في الهامش٣٨: «يريد أن القول: إن النصب في (حذر الموت) هو على التفسير بالمفعول لأجله على إسقاط حرف الجر على أن يكون التقدير من حذر الموت». وهذه التنبيهات تربطه بالفراء أي بالنحو الكوفي ولم تربطه بما جاء في (الكتاب) لتقرر أن الخليل بن أحمد كان مبتكره، وتناقله عنه النحاة البصريون والكوفيون.

ب. وأريد به ما شاع عند البصريين بـ (المفعول معه): فقد استعمله الفراء (ت٢٠٧هـ) بهذا المعنى، جاء في معاني القرآن، ١/ ٤١٧: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ (الأنفال/ ٦٤) جاء التفسير: يكفيك الله ويكفي من اتبعك، فموضوع الكاف في حسبك خفض، و(من) في موضع نصب على التفسير كما قال الشاعر:

ج. إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند

ولم أجد أحداً من النحاة بصرياً كان أم كوفياً قد استعمل مصطلح (التفسير) بمعنى (المفعول معه) غير الفراء، ولم يشر إليه أي باحث من المعاصرين.

وأريد به ما شاع عند البصريين بـ (البدل):

د. استعمله الفراء (ت٢٠٧هـ) بهذا المعنى عدة مرات، جاء في معاني القرآن، ٣/ ٥٨: «بين ذلك قوله: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ (النجم/ ٤٥) فتبين أنهما اثنان بتفسير الذكر والأنثى لهما». وجاء في الموضع السابق أيضاً: «وقوله: ﴿صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ﴾ (الرعد/ ٤) الرفع فيه سهل لأنه تفسير

للنخل». وينظر مثل هذا في معاني القرآن، ١/ ١٩٣، ٢١٩، ٢/ ٦٩، ٧٧، ١١٣، ١٧٨، ١٩٨، ٢٣٠، ٢٧٣، ٣٥٨، ٣/ ٥، ٢١٥.

واستعمله الطبري (ت٣١٠هـ) بهذا المعنى، جاء في تفسيره جامع البيان، ٢٣/ ٣٤ عند تفسيره ﴿أُوْلَئِكَ لَهُم رِزْقٌ مَّعْلُومٌ ۝ فَوَاكِهُ وَهُم مُّكْرَمُونَ﴾ (الصافات/ ٤١-٤٣) فقال: «قوله (فواكه) رداً على الرزق المعلوم وتفسيراً له، ولذلك رفعت». وينظر أيضاً في كتابه ٢٥/ ١٠.

واستعمله الرماني أبو الحسن علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ) بهذا المعنى أيضاً في كتابه منازل الحروف، منشور في كتاب رسائل في النحو واللغة، تحقيق مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، ١٩٦٩م، ص٥٣، فقال: «وهاء العماد كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (النمل/ ٩٠) فالهاء في (أنه) عماد ذكرت على شريطة التفسير».

واستعمله الطوسي أبو جعفر بن الحسن (ت٤٦٠هـ) في تفسيره التبيان، ٨/ ٤٩٥: «ثم فسر ذلك الرزق فقال ذلك الرزق فواكه»، ويبدو أنه نقل ذلك عن الطبري.

وكرره الطبرسي أبو علي الفضل بن الحسن (ت٥٤٨هـ) في تفسيره مجمع البيان، ٨/ ٤٤٣: «ثم فسر ذلك الرزق بأن قال فواكه». وورد هذا المعنى عند أبي حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ) في تفسيره البحر المحيط، ٧/ ٣٦٩.

وجميع هؤلاء ينقلون عن الفراء[١٣]، وأشار إلى هذا عوض حمد القوزي[١٤]، وزكي فهمي الآلوسي[١٥] ونسباه إلى الطبري من غير أن يتثبتا منه. وأشارت خديجة أحمد مفتي في كتابها نحو القراء الكوفيين، ص٣٤٣ إلى أن الفراء سمى البدل تفسيراً في موضع واحد فقط من معاني القرآن، ٣/ ٣٥٨. وما عدا هؤلاء لم يشر أحد من

الباحثين إلى ورود التفسير بمعنى البدل.

د. أما استعمال التفسير بمعنى (التمييز): على ما شاع عند البصريين بعد الخليل وسيبويه اللذين لم يرد على لسانهما مصطلح التمييز[١٦]، واستقر في كتب النحو التعليمي، فلا نعرف على وجه التحديد متى انفرد بهذا المعنى لأننا وجدناه مستعملاً في (الكتاب) إلى جانب معانيه الأخرى على ما مرّ في صدر هذا البحث وعرفنا أنه من ابتكار الخليل. وقد أشار إلى هذا الباحث عوض حمد القوزي إشاره عابرة (ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص١٦٥) وكرر ذلك الباحث جعفر نايف عبابنه (ينظر: مكانة الخليل في النحو العربي، ص١٦٦) واقتصرا في إشارتيهما على موضوع واحد من (الكتاب)، وقد استقريناه فوجدناه في أكثر من موضوع على ما سيأتي بيانه.

و(الكتاب) بعدئذ ضم «كل ما للخليل من أقوال جاءت على لسان سيبويه» (ينظر مهدي المخزومي: الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص٢١٩)، «وكان طريق الناس إليه (ينظر علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص١٢٦)، «وأن الخليل قد طبع الكتاب بطابعه العام» (ينظر محمد خير الحلواني: المفصّل في تاريخ النحو العربي، ١ / ٣٦٣) إننا نحاول هنا أن نؤرخ لهذا المصطلح خطوة في تاريخ المصطلح النحوي في العربية تصحيحاً ونقداً وتوثيقاً. ونقرر هنا أن مصطلح (التفسير) بمعنى (التمييز) ليس مصطلحاً كوفياً على ما شاع عند الدارسين[١٧]، وإنما هو من المصطلحات المشتركة بين البصريين والكوفيين والنحاة الآخرين الذين تأثروهم، وإليك البيان:

أ. عند البصريين

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، جاء في الكتاب ٢/ ١٥٧: «فإذا قال لك: كم لك درهماً؟ أو كم درهماً لك؟ ففسر ما يسأل عنه، قلت: عشرون درهماً، وجاء في ٢/ ١٥٩: «وإذا قلت كم عبدالله منحك؟ فكم ظرف من الأيام، وليس يكون عبدالله تفسيراً للأيام لأنه ليس منها، والتفسير كم يوماً عبدالله ماكث؟، وجاء في ٢/ ١٦٨: «وذاك لأن كم تفسير ما وقعت عليه من العدد بالواحد المذكور»، وجاء في الموضع السابق نفسه: «لأنه ليس هكذا تفسير العدد» ، وغير هذا كثير، ينظر الكتاب، ١/ ١٦٨-١٦٩، ١٧٥-١٧٨.

والأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ)، جاء في معاني القرآن، طبعة عبدالأمير الورد[١٨]، ٢/ ٦٣٣ «وقال (ثلاث مئة سنين)... فإن كانت السنون تفسيراً (كذا) للمئة فهي جر، وإن كانت تفسير الثلاث فهي نصب»، وجاء فيه ٢/ ٦٧٥ «وقال: (وسعت كل شيء رحمة وعلماً) غافر/ ٤٠ وجئت بـ (الرحمة) و(العلم) تفسيراً قد شغل عنها الفعل...».

والمبرد محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، جاء في المقتضب، ٣/ ٣٤: «وكما امتنعت من أن تقول عشرو درهم للفصل بين التفسير والملك إذا قلت عشرو زيد امتنعت في قولك أفرههم عبداً من الإضافة...».

وابن السراج أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، جاء في الأصول في النحو، ١/ ٢٧٢: «تقول زيد أفضل منك أبا... جئت بالأب مفسراً، ولك أن تؤخر منك فتقول زيد أفضل أباً منك، وإن حذفت منك وجئت بعد أفضل بشيء يصلح أن يكون مفسراً»، وجاء فيه أيضاً، ١/ ٤٩٤: «وإن شئت نصبت على التفسير كأنه قال

لا أحد كزيد رجلاً».

وابن النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، جاء في كتاب التفاحة، ص٣٤: «باب التفسير: اعلم أن كل شيء ذكرته مما يحتمل أنواعاً ثم فسرته بنوع نكرة كان التفسير نصباً، تقول من ذلك: عندي خمسة عشر درهماً، نصبت الدرهم على التفسير، ويقال على التمييز».

ب. عند الكوفيين

الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، جاء في كتابه معاني القرآن، ١/ ٣١٤: «وقوله: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكَ مَثُوبَةً﴾ (المائدة/ ٦٠) نصبت مثوبة لأنها مفسرة كقوله: (أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً)، وجاء أيضاً فيه، ٢/ ٣٣: «فأما نصب (كوكب) فإنه خرج مفسراً للنوع من كل عدد، وهو بمنزلة قولك: عندي كذا درهماً، خرج الدرهم مفسراً لكذا وكذا»، وجاء أيضاً فيه، ٢/ ٤٩: «وإن شئت جعلت (حافظاً) تفسيراً لأفضل وهو كقولك: لك أفضلهم رجلاً».

وابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت٢٤٦هـ)، جاء في كتابه إصلاح المنطق، ص٢٩٩[١٩]: «وتقول في المؤنث: إحدى عشرة... وتسقط الهاء من النيف فيما بين ثلاث عشرة إلى تسع عشرة وتثبتها في العشرة، والواحد المفسر منصوب، فإذا صرت إلى العشرين وسائر العقود استوى المذكر والمؤنث، فقلت: عشرون رجلاً وعشرون امرأة والمفسر منصوب في ذلك كله فإذا بلغت المئة كان المفسر مخفوضاً».

وثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)، جاء في كتابه مجالس ثعلب، الطبعة الثانية، ص٢٦٥: «قال أبو العباس: من قال: (ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين) فهو الاختيار لأن السنين جمع ولا تخرج مفسرة»، وجاء في ص٢٧٣: «ويوحدون الفعل لأن المفسر يدل عليه»، وجاء في ص٤٣٥: «قال: فرق بين التفسير وبين (كذا) ما فسره».

وابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم (ت٣٣٨هـ)، جاء في كتابه المذكر والمؤنث، الطبعة الأولى، ص٦٤٣-٦٤٤: «أن العدد سبيله ألا يفصل بينه وبين المذكر والمؤنث لأنه منهم وإنما يبينه ويفسره الذي يأتي، فإذا قلت: عندي عشرون درهماً دللت بالدرهم على أن العشرين مذكرة...»، واستعمله ابن الأنباري في كتابه إيضاح الوقف والابتداء، ينظر مثلاً: ١/ ١١٦، ١٣١-١٣٢، واستعمله في كتابه شرح القصائد السبع الجاهليات، ينظر مثلاً: ٧٠، ٧٩، ٣٠٩، ٣٤١، ٣٨٨، ٣٠٦.

ج. عند النحاة الآخرين

ثم امتد استعمال مصطلح (التفسير) بمعنى (التمييز) عند نحاة آخرين في أزمنة مختلفة ممن عرفوا المذهبين: البصري والكوفي، ولم يكن لهم ميل واضح إلى المذهب الكوفي مما يؤيد ما ذهبنا إليه من أن هذا المصطلح من المصطلحات المشتركة التي ابتكرها الخليل وأخذها عنه نحاة المذهبين على السواء وغيرهم ممن نقلوا عنهم، ومن هؤلاء:

أبو بكر الزبيدي محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ)، جاء في كتابه الواضح في علم العربية، ص٨٨: «ونصبت رجلاً على التفسير لأنك حين قلت: هؤلاء أحد عشر، لم يعرف هذا المعدود، حتى قلت رجلاً ففسرت المعدود»[٢٠].

ومكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، جاء في كتابه مشكل إعراب القرآن، ١/ ٨٤: «و(مثلاً) نصب على التفسير»، وغير هذا كثير، ينظر في كتابه، ١/ ١٠٤، ١٤١، ١٤٦، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢/ ٥٨٥.

والزمخشري أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، جاء في كتابه المفصل في علم العربية، طبعة دار الجيل، بيروت، ص٦٥: «التمييز ويقال له التبيين والتفسير...».

وابن يعيش موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، جاء في كتابه شرح المفصل، ٢/ ٧٠: «قال الشارح: اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد».

وابن عصفور علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، جاء في كتابه المقرب، الطبعة الأولى، ١/ ١٦٣: «فأما التمييز فهو كل اسم نكرة منصوب مفسراً لما انبهم من الذوات... فالمنتصب من تمام الكلام هو كل تمييز مفسر لمبهم».

وابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٣هـ)، جاء في ألفيته شرح ابن عقيل، طبعة أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، دار جروس، بيروت، ١٩٩١م، ص٣٤٤:«اسم بمعنى من مبين نكرة ينصب تمييزاً بما قد فسره».

والاسفراييني تاج الدين محمد بن محمد (ت٦٨٤هـ)، جاء في كتابه لباب الإعراب، ص٢٣٤: «وحبذا مجرى (نعم) وهو مسند إلى اسم الإشارة وهو مثل إبهام الضمير في (نعم) ثم فسره إلا أنهم سوغوا ترك التفسير فيه».

وابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، جاء في كتابه شرح ألفية ابن مالك، طبعة ناصر خسرو، بيروت، ص١٣٦: «من الفضلات ما

يسمى مميزاً وتمييزاً ومفسراً وتفسيراً».

وأبو حيان الأندلسي أثير الدين محمد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥هـ)، جاء في كتابه ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، طبعة مصطفى أحمد النماس، ٣/ ٣٧٧: «التمييز يطلق على التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر».

والمرادي الحسن بن قاسم (ت٧٤٩هـ)، جاء في كتابه توضيح مقاصد الألفية، ٢/ ١٦٧ سماه: «المفسر».

وابن عقيل بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن (ت٧٦٩هـ)، جاء في شرحه، طبعة دار جروس، بيروت، ١٩٩٠م: «التمييز... ويسمى مفسراً وتفسيراً».

والأشموني أبو الحسن علي بن محمد (ت٩٠٠هـ)، جاء في كتابه شرح الأشموني المسمى: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، ٢/ ٥: «ويقال...تفسير ومفسر».

والسيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، جاء في كتابه همع الهوامع شرح جمع الجوامع، طبعة النعساني، ١/ ٢٥٠: «التمييز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر».

والخضري محمد الدمياطي (ت ١٣٨٧هـ)، جاء في كتابه حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الطبعة الأخيرة، ١/ ١٣١: «يصح كون التمييز مفسراً».

وعباس حسن (عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، جاء في كتابه النحو الوافي، ط٣، ٣/ ٣٨٨ هامش٦: «ويسمى أحياناً...التفسير أوالمفسر أو المميز».

فقد ظهرت بوضوح مسيرة مصطلح (التفسير) منذ بحثه واستعماله بعدة معان:

المفعول لأجله، والمفعول معه، والمحل، والتمييز، ثم استقراره بمعنى (التمييز) لدى البصريين والكوفيين وغيرهم ممن كان يذهب الى الاختيار.

إن الباحثين المعاصرين ممن كتب في المصطلح أو خصّه ببحث في كتابه لم يستقروه الاستقراء الكافي الذي يبين حقيقته ومصدره الأول وكيف كانت مسيرته التاريخية، وجرت الأمور لديهم وكأنه مصطلح كوفي، ونأمل أن نكون قد قدمنا صورة واضحة كافية لهذا المصطلح ووصلنا إلى أنّه ابتكار الخليل بن أحمد وعنه نقل الآخرون البصريون والكوفيون.

ثانياً: الجحد

دأب الباحثون على وصف هذا المصطلح بـ(الكوفي) وجعلوه بإزاء مصطلح (النفي) عند البصريين. والجحد -وإن كان مطرداً عند الكوفيين- فقد استعملوا (النفي) إلى جانبه، مما يرجح لدينا أن المصطلحين من وضع الخليل على ما سيأتي بيانه. ومن هؤلاء الباحثين:

مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص٣٠٩ قال: «ويعني الكوفيون به ما يعنيه البصريون من كلمة النفي، والنفي مصطلح بصري».

وأحمد مكي الأنصاري في كتابه أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص٤٤٣ قال: «رأيت الفراء يستعمل مصطلح الجحد بدل مصطلح النفي عند البصريين».

وجعفر هادي الكريم في رسالته مذهب الكسائي في النحو، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٦٩م، ص١٠٧: «وهو مصطلح يعني الكسائي به ما يعنيه البصريون من كلمة النفي».

ومحيي الدين توفيق إبراهيم في كتابه ابن السكيت اللغوي، ص٣٣٠ قال: «الجحد عنده هو يساوي النفي»، وقال في بحثه المصطلح الكوفي، ص٥٦: «الجحد... ويطلقه الكوفيون على النفي».

وشوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية، ص١٦٧ قال: «وسموا -يعني الكوفيين- حروف النفي باسم حروف الجحد».

ونعمة رحيم العزاوي في كتابه أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو

واللغة، ص١٧٩ قال: «والجحود عنده يساوي النفي».

وعوض حمد القوزي في كتابه المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص١٧١ قال: «الجحد والإقرار مصطلحان وضعهما الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين».

وخديجة أحمد مفتي في كتابها نحو القراء الكوفيين، ص٣٥٤ قالت: «٩- مصطلح الجحد يقابله عند البصريين النفي».

وزكي فهمي الآلوسي في رسالته للدكتوراه الطبري النحوي، ص١٧٠ قال: «الجحد يقابله عند البصريين النفي».

وخديجة الحديثي في كتابها المدارس النحوية، ص٢٣٧ قالت: «وتطور النحو الكوفي تطوراً واضحاً في مصطلحات خاصة به لمسائل النحو والصرف... مثل تسميتهم... النفي جحداً».

وعبد الحسين محمد، ورشيد عبدالرحمن، وطارق عبدعون، في كتابهم تاريخ العربية، ص١٦ إذ وضعوا جدولاً:

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
النفي	الجحد

وإبراهيم الدسوقي عبدالعزيز في كتابه تقريب التراث معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، ص٣٣ أيضاً وضع جدولاً:

استخدام الفراء	ما يشير إليه في الدراسات النحوية
الجحد	النفي

والباحثون الأفاضل المذكورون قسمان:

القسم الأول: اعتمد على نص أو أكثر من كتب نحاة الكوفة أو مما نقل عنهم فقاده الاستقراء الناقص إلى أن يرسل حكماً قاطعاً بكوفية مصطلح الجحد.

والقسم الثاني: اعتمد على ما توصل إليه الأول فنقلوا عنهم بلا تثبت ولا تدقيق ولا إضافة، مما قرّ في الدرس النحوي أن (الجحد) مصطلح كوفي يقابل (النفي) عند البصريين، وقد ظهر لنا ما يأتي:

من قراءة في كتاب (العين) للخليل بن أحمد (ت نحو ١٧٥هـ) «هذا الكتاب الذي لاقى من الصعاب وسوء الحظ ما لم يلقه غيره من الكتب العربية»[٢١] إهمالاً وتشكيكاً ونشراً، وعندنا على الرغم مما أثير فيه وحوله أنه للخليل فكرة ومنهجاً وحشواً[٢٢]. يتضح لنا أن مصطلح الجحد من وضع الخليل وابتكاره على ما ورد في (العين)، جاء في العين، طبعة المخزومي والسامرائي، باب اللام والميم، ٨/ ٣٢١: «لم خفيفة: من حروف الجحد»، وجاء في باب اللفيف من النون، ٨/ ٣٩٦: «إن خفيفة حرف مجازاة في الشرط، وجحود بمنزلة (ما)»، وجاء في باب اللفيف من الميم، ٨/ ٤٣٤: «ما: حرف يكون جحداً»، وجاء في ٨/ ٤٣٥: «أما استفهام جحد، تقول: أما تستحي من الله».

وجاء في كتاب مقدمة في النحو لخلف بن حيان الأحمر البصري (ت١٨٠هـ)،

ص٦٩: «باب الجواب بالفاء في (باب إن) عند خمسة أشياء تنصب عند الأمر والنهي والجحد والاستفهام والتمني».

ومن قراءتنا نصاً كوفياً وجدنا أن الفراء (ت٢٠٧هـ) يستعمل المصطلحين الجحد والنفي معاً، جاء في معاني القرآن، ١/ ١٦٦: «وقال الله تبارك وتعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ (النساء/ ٦٦) لأن في فعلوه اسماً معرفة فكان الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم ويثبته لما بعد إلا. وهي في قراءة أبيْ (ما فعلوه إلا قليلاً) كأنه نفى الفعل وجعل ما بعد إلا كالمنقطع عن أول الكلام».

واستعمل الفراء (النفي) وحده، جاء في معاني القرآن، ١/ ٢٧: «وما كان من نفي ففيه ما في هذا»، وليس صحيحاً ما قاله مهدي المخزومي في (مدرسة الكوفة) ص٣٠٩: «ولا أعلم أنهما يعني الفراء وثعلباً استعملا كلمة النفي».

ج. ومن استعمل المصطلحين معاً أيضاً:

د. الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـ) قال في معاني القرآن، طبعة عبدالأمير الورد، ١/ ٣٣١-٣٣٣، وتنظر طبعة فائز فارس: «وهذا باب الفاء، قوله: ﴿وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ﴾ (البقرة/ ٣٥) فهذا الذي يسميه النحويون جواب الفاء، وهو ما كان جواباً للأمر والنهي والاستفهام والتمني والنفي والجحود».

والطبري أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ) قال في تفسيره جامع البيان، طبعة دار المعرفة، ١١/ ٦١ في قوله تعالى: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ﴾: «لو كان الزاعم من أهل البصرة لكان خطأ أن يقال: ولا الضالين لأن (لا) نفي

وجحد، ولا يعطف بجحد على جحد»[٢٣].

والنحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، جاء في كتابه شرح أبيات سيبويه، طبعة وهبة متولي عمر سالمة، ١٩٨٥م، ص٧٩-٨١ قال: «باب النفي والجحد، لا لغو على الجحد، ولا تأثيم على النفي»[٢٤].

والسيرافي أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨هـ) نقل عنه في هامش (الكتاب) طبعة هارون، ٣/ ٣٠٧ قوله: «لا بمعنى غير، واستعملت في معنى غير لما بينهما من الاشتراك في الجحد».

والزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي (ت٣٧٩هـ) قال في كتابه الواضح في علم العربية، ص٩٩: «اعلم أن الفاء إذا كانت جواباً للأمر والنهي والعرض والتمني والجحود فإنها تنصب». واستعمل مصطلح النفي وجعله باباً، قال في المصدر نفسه، ص٧٨: «باب ما النافية...»[٢٥].

والرماني أبو الحسن علي بن عيسى (ت٣٨٤هـ) في كتابه منازل الحروف، منشور في كتاب رسائل في النحو واللغة، مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني، بغداد، ١٩٦٩م، ص٥٩-٦٠ قال: «ما: لها عشرة أوجه، خمسة منها أسماء، وخمسة أحرف... والخمسة الآخر: جحود، ما هذا بشراً، أهل الحجاز ينصبون بها الخبر إذا كان منفياً»، وقال في كتابه الحدود في النحو، المصدر السابق نفسه، ص٤٥: «فهذه تجوز في الإيجاب والنفي».

ومكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ) في كتابه مشكل إعراب القرآن، ١/ ١٦٤ قال: «وإنما جمع في قوله: ليحاجوكم؛ لأنه ردّه على معنى أحد لأنه بمعنى الكثرة،

لكن أحد إذا كان في النفي أقوى في الدلالة على الكثرة منه إذا كان في الإيجاب، وحسن دخول أحد بعد لفظ الاستفهام لأنه بمعنى الإنكار والجحد فدخلت أحد بعده كما تدخل بعد الجحد»[٢٦].

والحريري القاسم بن علي (ت٥١٦هـ) في كتابه درة الغواص في أوهام الخواص، طبعة قاسم محمد الرجب، ص٧٣ قال: «ومما لا يستعمل إلا في الجحد»، وقال في ص١٩٢: «وأما بلى فتستعمل في جواب الاستخبار عن النفي ومعناها إثبات المنفي ورد الكلام من الجحد إلى التحقيق».

أقول: أنا مع من قال: «إن مصطلح الجحد مطرد عند الكوفيين»[٢٧]، ولكن لا أقول إنه من وضعهم ولا من ابتكارهم فهو مصطلح الخليل واستعمله الكوفيون وغيرهم، وسار (النفي) وهو مصطلح الخليل أيضاً واستعمله البصريون وغيرهم وكلاهما بمعنى، يؤيد هذا ما ورد عند الشريف الجرجاني علي بن محمد (ت٨١٦هـ) في كتابه التعريفات، طبعة بيروت، ١٩٨٧م، ص٧٧: «الجحد: ما انجزم بلم لنفي الماضي، وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل في الماضي فيكون النفي أعم منه».

ملاحظة:

وضع مؤلف الكتاب (الموفي في النحو الكوفي) صدر الدين الكنغراوي عبارة (حرف النفي) عنواناً للباب، تنظر ص١٥٩، فهل كان كتابه يمثل النحو الكوفي على الرغم من زعمه في ص٩ إذ قال: «أما بعد فهذا كتاب نحو وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم إذ وجدتها أهملت وهي تحتاج إلى النظر والتنظير من أهل التأويل». فما كان كوفياً ولا كان موفياً.

ثالثاً: الخفض

اعتمد عدد من الباحثين المعاصرين:

يوهان فك في كتابه العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبدالحليم النجار، ص١١، وتنظر ترجمة رمضان عبدالتواب، ص٣٣.

ومهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، ١٩٥٨م، ص٣٠٤.

وأحمد مكي الأنصاري في كتابه أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص٤٣٧.

وجعفر هادي الكريم في رسالته للماجستير مذهب الكسائي في النحو، غير منشورة، ١٩٦٩م.

وشوقي ضيف في كتابه المدارس النحوية، ط٤، ١٩٧٩م، ص٣٥.

وجعفر نايف عبابنة في كتابه مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص١٥٨.

وعوض حمد القوزي في كتابه المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص٩٠-٩١.

وخديجة أحمد مفتي في كتابها نحو القراء الكوفيين، ص٣٤٨.

وزكي فهمي الآلوسي في رسالته للدكتوراه الطبري النحوي، غير منشورة، ص١٧٢.

على ما حكاه الخوارزمي أبو عبدالله محمد بن أحمد يوسف (ت٣٨٧هـ) في كتابه مفاتيح العلوم، مطبعة المعارف، ط٣، ١٩٨١م، ص٣٠ عن الخليل بن أحمد قال:» في

وجوه الإعراب وما يتبعها ما يحكي عن الخليل بن أحمد... الخفض ما وقع في إعجاز الكلم منوناً نحو زيد... والجر ما وقع في إعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو لم يذهب الرجل «.

ثم فسر مهدي المخزومي هذا النص بقوله في (مدرسة الكوفة، ص٣١١): «إن الكوفيين توسعوا في (الخفض) فاستعملوه في الكلمات المنونة... وإن البصريين نقلوا (الجر) من كونه حركة يستعان بها عند الخليل على التخلص من الساكنيْن في نحو: لم يذهب الرجل إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المعربة سواء أكانت منونة أم غير منونة».

إن الاعتماد على نص الخوارزمي التفاتة جيدة ومهمة في تاريخ المصطلح ونسبة وضعه إلى الخليل بن أحمد فقد كان من العسير على الباحثين أن يتتبعوا تاريخ كل مصطلح على حدة لينسبوه إلى واضعه الأول. ولكن تفسير المخزومي هذا النص ربما أوقع الباحثين في وهم أن الكوفيين توسعوا فيه، والتزموا التعبير به بدلاً من (الجر) الذي نقله البصريون من دائرة الفعل إلى دائرة الاسم، هذا فضلاً عن أن الوهم كان قد لحق مصطلحي (الخفض والجر) قديماً.

فقد جرّت العصبية المذهبية بين البصريين والكوفيين أبا حاتم السجستاني سهل ابن محمد (ت٢٥٥هـ) إلى أن يهاجم الكوفيين، فيقول: «أهل بغداد حشو عسكر الخليفة لم يكن بها من يوثق به في كلام العرب ولا من ترتضى روايته فإن ادعى أحد منهم شيئاً رأيته مخلطاً صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة... وإنما همّ أحدهم ذا سبق إلى العلم أن يسير اسماً يخترعه لينسب إليه فيسمي الجر خفضاً»[٢٨]. وكرر هذا الوهم الذي ينسب الجر مصطلحاً إلى البصريين، والخفض مصطلحاً إلى الكوفيين السيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه الأشباه والنظائر في النحو، طبعة فائز ترحيني، ٣/ ١٠٥،

والفاكهي عبدالله بن أحمد (ت٩٧٢هـ) في كتابه شرح الحدود النحوية، ص١٣٣.

أما وجه التحقيق في هذا فإن الخليل استعمل مصطلحي (الخفض والجر) معاً في نصوص واضحة في كتاب العين، ليس بها حاجة إلى التفسير على ما سنعرضه، وعن الخليل نقل النحاة هذين المصطلحين، ومنهم من استعملها معاً على ما سنوثقه هنا:

الخفض: جاء في كتاب العين، باب العين والضاد والفاء معهما، مادة ضعف، ١/ ٣٨١: «الضعف خلاف القوة... وإن به ضعفاً فإذا رفعت أو خفضت فالضم أحسن»، وجاء في باب العين والدال والباء معهما، مادة بعد، ٣/ ٥٢: «كقولك: من بعد زيد، فصار (من) صفة خفض (بعد) لأن (من) حرف من حروف الخفض»، وجاء في باب العين والجيم و(أي) معهما، مادة عوج، ٣/ ١٨٥: «وإذا عجعجت بالناقة، قلت: عاج عاج خفض بغير تنوين»، وجاء في باب الهاء مع الصاد، مادة صه، ٣/ ٣٤٥: «وكل شيء من موقوف الرجز فإن العرب تنونه مخفوضاً»، هذه النصوص وغيرها (ينظر العين، ٣/ ١٥٢، ٥/ ١٤) توضح أن الخليل لم يقصر (الخفض) على الكلمات المنونة كما ورد في نص مفاتيح العلوم للخوارزمي، ولم يتوسع فيه الكوفيون على ما ذهب إليه الخوارزمي.

٥. الجر: جاء في كتاب العين، باب الحاء والضاد والراء معهما، مادة حضر، ٣/ ١٠٣: «وحضار: اسم كوكب معروف، مجرور أبداً»، وجاء في باب الحاء والذال والراء معهما، مادة حذر، ٣/ ١٩٩: «حذار من أرماحنا حذار جرت للجزم...»، وغيرها كثير، ينظر العين، ٣/ ٣٠٤، ٢٦٣، ٣٤٥، ٤/ ٢١٠، ٢٧٩/ ٣٠٨، ٥/ ١٥.

توضح هذه النصوص أن الخليل لم يقصر مصطلح (الجر) على كونه حركة

تقع في إعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل، كما ورد في نص مفاتيح العلوم للخوارزمي، ولم ينقله البصريون إلى حركة خاصة بالأسماء المعربة على ما فسره المخزومي.

ومن النصوص البصرية القديمة التي تؤيد ورود مصطلح (الخفض) فيها، ما جاء في كتاب مقدمة في النحو لخلف بن حيان الأحمر البصري (ت١٨٠هـ ص٣٥: «وهذا الحرف هو الأداة التي ترفع وتنصب وتخفض الاسم... والخفض زيد...»، وفي ص٤٣: «باب الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم»، وفي ص٤٧: «وكل مضاف أضفته إلى شيء فالمضاف إليه خفض... وتقول في باب الخفض...»، وفي ص٦٠: «باب الخفض»، وفي ص٨٣: «باب منذ تخفض بها كل شيء مما أنت فيه»، وفي ص٨٤: «باب مذ تخفض بها».

وقيمة هذه النصوص عالية جداً لأنها من بصري عاصر سيبويه وزامله، وليست بها حاجة إلى تعليق أو تفسير. أما النحاة الذين استعملوا مصطلح (الخفض) من غير الكوفيين فهم:

المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) في كتابه المقتضب، ٢/ ٣٨ قال: «حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها... فعملها الخفض»، وينظر ٣/ ٥٧، ٦٠-٦١، ٣٥٤، وينظر الكامل أيضاً، ٢/ ٩٢، ١٠٧، ٣/ ١٨.

وأبو بكر السراج (ت٣١٦هـ) قال في كتابه الأصول في النحو، ص٣٨: «ويسمى الكسر جراً وخفضاً».

وأبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) قال في كتابه شرح القصائد التسع المشهورات،

١/ ١٤٨: «ويجوز (نؤوم الضحى) بالخفض على البدل»، وقال في كتابه التفاحة في النحو، ص١٤: «والخفض للأسماء خاصة دون الأفعال...فإعراب الأسماء رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها».

وأبو القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، قال في كتابه الجمل في النحو، ص٦٠: «باب حروف الخفض، اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة».

والسيرافي (ت٣٦٨هـ) في كتابه شرح كتاب سيبويه، ١/ ٦٨ قال: «وهو ما منع التنوين والخفض».

وابن خالويه (ت٣٧٠هـ) قال في كتابه إعراب ثلاثين سورة من القران الكريم، ص١٤٣: «مطلع جر بحتى وإنما خفضت لأن التقدير إلى مطلع الفجر».

وأبو بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) في كتابه الواضح في علم العربية، ص٤: «الإعراب يقع في أواخر الأسماء والأفعال المعربة وهو على أربعة أضرب على الرفع والنصب والخفض والجزم»[٢٩].

وابن جني (ت٣٩٣هـ) في كتابه الخصائص، ١/ ١٨٤قال: «وإن كان بعد حرف خفض».

وابن فارس (ت ٣٩٣هـ) في كتابه تمام فصيح الكلام، منشور ضمن رسائل في النحو واللغة، طبعة مصطفى جواد، ويوسف يعقوب، بغداد ١٩٦٩م: «باب ما يقال بحرف الخفض ومما يكون إلقاء الخافض فيه أفصح».

ومكي بن ابي طالب (ت ٤٣٧هـ) في كتابه مشكل إعراب القران، طبعة حاتم الضامن الثانية، ١٩٨٤م، ١/ ٦٣: «وقد رأيت أكثر مَنْ ألّف في الإعراب طوّله

بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم».

وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٣هـ) في كتابه الرد على النحاة، ط٣، ص٧٦: «فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي».

وابن يعيش (٦٤٣هـ) قال في كتابه شرح المفصل، ٨/ ٧: «وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخفضها».

وابن عصفور (ت٦٦٩هـ) قال في كتابه المقرب، ١/ ٥١: «وبخفضها إذا دخل عليها حرف الخفض».

وابن مالك (ت٦٧٢هـ)، ينظر شرح ابن عقيل، ١/ ١٧٣ قال: «كذلك حذف ما يوصف خفضاً».

والأسفراييني (ت٦٨٤هـ) قال في كتابه لباب الإعراب، ص٣٣٨: «وفي الأول يحمل على نزع الخافض».

وابن الناظم (ت٦٨٦هـ) قال في شرحه الألفية، ص١٥٦: «وبالخفض على نية ثبوت المضاف إليه».

وابن هشام (ت٧٦١هـ) في كتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، طبعة مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ص٨٩٦ قال: «أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار».

هذا ما استطعنا الوقوف عليه من المصادر التي استعملت (الخفض) إلى جانب مصطلح (الجر) مما يؤكد لنا أن المصطلحين وضعهما الخليل وكان بينهما فرق[٣٠] أولاً ثم تطورت الدلالة فأصبح المراد بهما واحداً، يؤيد ذلك ما جاء في معجم (الصحاح)

للجوهري (ت٣٩٣هـ)، مادة خفض، ٣/ ١١٠٧٥: «والخفض والجر واحد، وهما في الإعراب بمنزلة الكسر في مواضعات النحويين». وتكرر هذا الكلام في لسان العرب لابن منظور (ت٧١١هـ) طبعة صادر، مادة خفض، ١/ ٨٦٧ وجاءت لفظة (مواصفات) بدلاً من (مواضعات) وهو تصحيف واضح، ومن المفيد أن نذكر هنا كتاب الموفي في النحو العربي لمؤلفه صدر الدين الكنغراوي الذي آثر مصطلح (الجر) على مصطلح (الخفض) جاء في ص٤٨: «المجرورات: ما دخله الجار»، وفي ص١٤٣ـ١٤٤: «وحذف حرف الجر... مجرور...». ونسأ ل ثانية: هل كان هذا الكتاب في النحو الكوفي؟ وهل جرت مصطلحات الكوفيين فيه؟.

رابعاً: الصفات. وحروف الصفات

ذهب كثير من الباحثين[٣١] إلى أن هذا المصطلح (الصفات)، أو (حروف الصفات) من مصطلحات الكوفيين، وقد اعتمدوا فيما ذهبوا إليه على نصوص وردت عند القدماء من غير أن يدققوا في غيرها، ويقفوا على مصادر أخرى ليتثبتوا من هذا الذي ذهبوا إليه، ومن غير أن ينظروا في موقف من نقل هذا المصطلح من الصراع المذهبي بين البصريين والكوفيين مما أدى إلى استمرار نسبة هذا المصطلح إلى الكوفيين في الدرس النحوي المعاصر. والآن بعد أن نشر كثير من المصادر اللغوية والنحوية لاسيما كتب الكوفيين وكتاب العين للخليل، مما يدعو إلى إعادة النظر في تاريخ المصطلح النحوي.

فمن القدماء الذين نسبوا هذا المصطلح إلى الكوفيين:

أبو حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ) حين غمز الكوفيين بقوله الذي نقله أبو الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ) في كتابه مراتب النحويين، ص١٠١-١٠٣: «أهل بغداد حشو عسكر الخليفة... إنما همّ أحدهم... أن يسيّر اسماً يخترعه لينسب إليه فيسمي... الظرف صفة... ويسمون حروف الجر صفات». وأبو حاتم معروف بتعصبه البصري على ما مر بهذا البحث، وقد قرر أن المصطلح له معنيان: الظرف وحروف الجر، وأهل بغداد هم الكوفيون على ما أثبته أستاذنا الدكتور مهدي المخزومي في كتابه الدرس النحوي في بغداد.

وأبو بكر السراج (ت٣١٦هـ) قال في كتابه الأصول في النحو، طبعة النجف الأشرف، ١/ ٢٤٦: «واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظرفاً يسميها الكسائي صفة». فاقتصر ابن السراج استعمال الكسائي لهذا المصطلح على ما يسمى

ظرفاً عند البصريين، وهذا أول انحراف في الإشارة إليه، وابن السراج بصري المذهب، أخذ النحو عن المبرد رأس مدرسة البصرة في عصره، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد موت المبرد (ت٢٨٥هـ).

وأبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) قال في كتابه إعراب القرآن، ط١، ١/ ١١٩: «والكسائي يسمي حروف الخفض صفات»[٣٢]. وهذا انحراف آخر في الإشارة إلى أن الكسائي استعمل المصطلح مراداً به حروف الجر، علماً بأن النحاس تلقى النحو عن أصحاب المبرد[٣٣].

وابن السيد البطليوسي (٥٣١هـ) في كتابه الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، طبعة دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م، ص٢٥٧: «سمى ابن قتيبة حروف الجر صفات وهي عبارة كوفية لا بصرية».

أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ط٤، ١٩٦١م، المسألة السادسة ١/ ٥١: «ويسمون -يعني الكوفيين- الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة». يكرر الأنباري اقتصار المصطلح على معنى الظرف، والأنباري «بصري الهوى على الرغم من ادعائه الإنصاف في حكومته بين المذهبين»[٣٤]، ويظهر في كتابه «اضطراب مصادر الكوفية، وجهله أحياناً بآراء الكوفيين»[٣٥].

وابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، جاء في كتابه شرح المفصل، ٤/ ٧٤: «ويريد أهل الكوفة بحروف الصفات حروف الجر»، وقال في ٨/ ٨: «اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة، وتسمى حروف الجر، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات». عند ابن يعيش يظهر المصطلح بعبارة (حروف الصفات) ولا ندري ممن

نقل ابن يعيش هذا، ولا مصدره، وهو نحوي متأخر بإزاء من مر من النحاة.

وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، جاء في كتابه ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، ٣/ ٣٣٥: «وما اصطلح عليه البصريون من التسمية للمكان والزمان فالظرف (كذا صوابه بالظرف) ليس يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفاً بل يسميه الفراء وأصحابه محلاً، والكسائي يسمي الظروف صفات ولا مشاحة في الإصطلاح»[٣٦]. وهنا يتكرر أن الكسائي يستعمل المصطلح مراداً به الظرف ونعلم أن أبا حيان «بصري النزعة»[٣٧].

والسيوطي (ت ٩١١هـ) في كتابه همع الهوامع، طبعة دار المعرفة، بيروت، ٢/ ١٩: «الحروف أي هذا مبحث حروف الجر...وتسميها (كذا) الكوفيين حروف الإضافة... وحروف صفات». والسيوطي لخص في كتابه هذا كتاب أبي حيان المذكور في أعلاه ولكنه لم ينقل ما ذكره أبو حيان بل ذكر غيره إذ قصر المصطلح عند الكوفيين على حروف الجر، ولا نعرف مصدره الذي نقل عنه!.

لم يكن ما تناقله القدماء في تحديد المصطلح دقيقاً إلا عند أبي حاتم السجستاني الذي انفرد بأن الكوفيين استعلموا المصطلح بمعنييه على الرغم من أنه كان يغمزهم، ولدى متابعتنا الكوفيين في مصادرهم وجدنا الآتي:

استعمل الكسائي (ت١٨٩هـ) المصطلح (الصفة أو الصفات) بمعنى (الظرف، وحروف الجر)، فمن استعماله بمعنى الظرف ما نقله الفراء عنه في معانى القران، ١/ ٣٢٣ قوله: «وزعم الكسائي أنه سمع عنكما البعير فخذاه. فأجاز ذلك في كل الصفات التي قد تفرد».

ومن استعماله بمعنى حروف الجر ما نقله الفراء أيضا عنه في معاني القران، ١/ ٣٢٣: «وكان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات ويقول: لو أجزنا إضمار الصفة هنا لأجزت: أنت الذي تكلمت وأنا أريد: أنت الذي تكلمت فيه».

وما نقله ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في كتابه أدب الكاتب، طبعة محيي الدين عبدالحميد، ص٣٩٢-٩٣: «وقال الكسائي: (من) تدخل على جميع حروف الصفات إلاّ على الباء واللام وفي».

وليس صحيحاً ما نسب إلى الكسائي من أنه استعمل مصطلح الصفة ويريد به الظرف فقط على ما ورد عند القدماء الذين ذكرناهم، ولا عند إبراهيم السامرائي في كتابه المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص١٣٧ إذ قال: «لقد استعمل الكسائي (الصفات) لما هو من أسماء الزمان وأسماء المكان أو ما يدعى بـ (الظرف). وربما كان سبب هذا الوهم بعض الكوفيين فقد نسب المفضل بن سلمة (ت نحو٣٠٠هـ) في كتابه مختصر المذكر والمؤنث، ص٥٩ إلى الكسائي ما نصه: «والمحال وهي التي يسميها الكسائي الصفات وأهل البصرة يسمونها الظروف كلها ذكران إلا أمام ووراء فإنهن إناث». على الرغم من أن هذا النص لا يعني أن الكسائي لم يستعمل مصطلح (الصفة) بمعنى حرف الجر.

ورواية الفراء عن شيخه الكسائي واضحة صريحة ليس بها حاجة إلى تعليق. أشار جعفر هادي الكريم في رسالته للماجستير (مذهب الكسائي في النحو) ص١١٠ فقال: «الصفة اصطلاح يطلقه الكسائي على الظروف وعلى حروف الجر». واستعمل الفراء مصطلح (الصفة) بهذين المعنيين (الظرف وحروف الجر) كثيراً في كتابه معاني القران، ١/ ٣٢٢-٣٢٣ «والعرب تأمر من الصفات بعدك وعندك ودونك وإليك

يقولون: إليك إليك، يريدون: تأخر، كما تقول: وراءك وراءك»، وينظر (معاني القران) في ورود هذ المصطلح في معنييه: ١/ ٣، ٣١، ١١٩، ١٤٨، ١٧٨، ١٩٧، ٣٢٢، ٣٤٧، ٣٦٢، ٣٧٥، ٢/ ٢١، ٤٥، ٨١، ٢٠٣، ٣٤٤، ٣/ ٤٢، ٧٤، ١٤٦، ١٥٨، ٣١٨. وينظر كتاب الفراء (المذكر والمؤنث) ص٣٥.

واستعمله ابن السكيت (ت٢٤٦هـ) بمعنى حرف الجر فقط في كتابه إصلاح المنطق، ص٨٧: «نصب أي تذهب وألغى الصفة». وتنظر ص٢٩٩ من إصلاح المنطق.

وتابع ثعلب (ت٢٩١هـ) الكسائي والفراء في استعمالهما المصطلح بمعنييه: الظرف، جاء في (مجالس ثعلب ط٢) ١/ ٦٤ «قال أبو العباس: وإذا أفرد الصفة رفع: زيد خلف، وزيد قدام، وزيد فوق، الصفة تؤدي عن الفعل». وحروف الجر، جاء في مجالس ثعلب، ٢/ ٤٧٧: «إذا قلت: ما فيك راغب زيد، وما طعامك آكل زيد، كان الاختيار هكذا الرفع لأن الفعل أولى بالحذف من المفعول والصفة... وإنما تدخل الباء للفعل فإن نصبوا فقالوا: ما طعامك زيد آكلاً، وما فيك زيد راغباً لم يعبأوا بالصفة ولا المفعول». وليس صحيحاً ما قيل إن ثعلباً يجعل الصفة خاصة بظرف المكان، ينظر إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص١٢٨، وتابع أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) الثلاثة: الكسائي والفراء وثعلباً في استعمال مصطلح (الصفة) بمعنييه (الظرف وحروف الجر)، جاء في كتابه المذكر والمؤنث، ط١، ص٤٠٥: «نصب شرقي حوران على مذهب الصفة»، وجاء في كتابه شرح القصائد السبع الطوال، ص٣٠٣-٣٠٤ في شرحه بيت عنترة:

إن كنت أزمعت الفراق فإنما زمعت ركابكم بليل مظلم

«والفراق منصوب بأزمعت والمعنى أزمعت على الفراق فلما أسقط الصفة

نصب الفراق بالفعل. أنشد الفراء:

نغالي اللحم للأضياف نيا ونبذله إذا نضج القدور

أراد: نغالي باللحم فأسقط الصفة ونصب».

هؤلاء هم الكوفيون (الكسائي والفراء وثعلب وأبو بكر بن الأنباري) الذين يؤخذ عنهم المذهب الكوفي وبذلك نطقت مصادرهم، وقد أخذوا هذا المصطلح عن الخليل ابن أحمد فقد استعمله بهذين المعنيين (الظروف وحروف الجر) في كتابه العين، جاء في العين، طبعة المخزومي والسامرائي، ٢/ ٤٣، باب العين والدال والنون، مادة عند: «عند: حرف الصفة فيكون موضعاً لغيره ولفظه نصب لأنه لغيره وهو في التقريب شبه اللزق لا يكاد يجيء إلا منصوباً لأنه لا يكون إلا صفة معمولاً فيها»، وجاء فيه ٣/ ٥٣، باب العين والدال والباء معهما، مادة بعد: «وإذا لم يكن قبل وبعد غاية فهما نصب لأنهما صفة...فإذا أضفته نصبت إذا وقع موقع الصفة...فإذا ألقيت عليه (من) صار في حد الأسماء كقولك: من بعد زيد فصار (من) صفة وخفض بعد؛ لأن (من) حرف من حروف الخفض وإنما صار بعد منقاداً لمن وتحول من وصفيته إلى الاسمية؛ لأنه لا تجتمع صفتان»، وجاء في ٢/ ٢٤٦، باب الحاء مع اللام، مادة حل، قال الأعشى:

إن محـــلاً وإن مـرتحـلا وإنّ في السفـر مـا مـضى مهلا

قال بعضهم: «أراد أن فيه محلاً، وأن فيه مرتحلاً فأضمر الصفة»، وجاء في ٣/ ٢٦٢، باب الحاء والشين و(وأي) معهما، مادة حوش «وحاشا: كلمة استثناء وربما ضم إليها لام الصفة قال الله تعالى: (قلن حاشا الله) يوسف / ٥١»، وجاء ٤/ ٢٠٩،

باب الحاء والزاي والنون معهما مادة حزن: «قال الخليل: النصب خزانة النحو...أي معولهم عليه أكثر سائره، النصب في الحال والقطع والوقف إضمار الصفات»، وجاء في ٨/ ٧٢، مادة دون: «وكذلك الدون يكون صفة»، وجاء في ٨/ ٣٥٦، باب اللفيف من اللام، مادة إلى: «إلى: حرف من حروف الصفات»، وجاء في ٨/ ٤٠٩، باب اللفيف من الفاء، مادة في: «في: حرف من حروف الصفات»، وينظر أيضاً ٧/ ٢٣٧، ٣٧٩.

واستعمله خلف الأحمر البصري (ت١٨٠هـ) في كتابه مقدمة النحو، ص٤٣-٤٤ «باب الحروف التي تخفض ما بعدها من اسم وأخبارها مرفوعة، ويقال لها حروف الصفات، وهي: من وأي وعن وعلى وتحت ودون ووراء وعند وحذاء وإزاء...» بأوسع مما استعمله الخليل والكوفيون!.

واستعمله ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في كتابه أدب الكاتب، وجعله منوناً، تنظر ص٣٩١، (باب إدخال الصفات وإخراجها) ويريد بها كلها حروف الجر. (باب دخول بعض الصفات على بعض) ص٤١٥، (باب زيادة الصفات) ص٤١٩، وورد في لسان العرب لابن منظور، طبعة صادر، مادة عند: رواية العين ورواية الفراء عن الكسائي.

وربما يعترض معترض بسؤال لماذا لم يرد المصطلح عند سيبويه وهو وارث علم الخليل؟

نقول: ربما أعرض سيبويه عنه لعدم دقته وآثر غيره لوضوحه، وأن ما جاء في الكتاب كان عن الخليل وعن غيره، وأن لسيبويه شخصيته في اختيار المصطلح. ونقرر هنا أن الخليل مبتكر المصطلح وأن الكوفيين أخذوه عنه واطرد لديهم.

ملاحظة:

لم يذكر مؤلف كتاب (الموفي في النحو الكوفي) هذا المصطلح أبدًا!.

رابعاً: الكناية

ورد هذا المصطلح بلفظ (الكناية) مرة، و(المكني، أو المكنيات) أخرى، والمراد بها (الضمير أو المضمر). وتعرض هذا المصطلح خلال مسيرته منذ بدء استعماله حتى الآن إلى أمرين:

أ. نسبته إلى الكوفيين

فقد نسبه قسم من النحاة القدماء والباحثون المعاصرون إلى أنه من مصطلحات الكوفيين على الرغم من شيوع استعماله لدى النحاة جميعاً بصريين وكوفيين على ما سيأتي بيانه، أما النحاة فهم:

ابن يعيش (ت٦٤٦هـ) في كتابه شرح المفصل ٣/ ٨٤، وهو أول نحوي وجدته ينسب هذا المصطلح إلى الكوفيين، ولا نعلم المصدر الذي اعتمد عليه في هذا، فضلاً عن أنه متأخر عن بدء استعمال المصطلح منذ أواخر القرن الثاني للهجرة، وعنه نقل الآخرون.

وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) في كتابه ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، ١/ ٤٦٢، قال: «باب المضمر، هذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون الكناية والمكني».

والاشموني (ت نحو٩٠٠هـ) في كتابه المعروف بـ (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ١/ ١٠٤، قال: «اصطلاح البصريين...الضمير والمضمر وسماه الكوفيون كناية ومكنياً».

والسيوطي (ت٩١١هـ) في كتابه همع الهوامع، طبعة دار المعرفة، بيروت، ١/ ٥٦، قال: «هذا مبحث المضمر والتعبير به وبالضمير للبصريين، والكوفيين يقولون الكناية والمكنى».

ومحمد الدمياطي الشهير بالخضري (ت ١٢٨٧هـ) في كتابه حاشية الخضري، الطبعة الأخيرة، ١٩٤٠م، قال: «يسمى مضمراً أيضاً، ويسميه الكوفيون كناية ومكنياً».

وأما الباحثون المعاصرون الذين سلموا بكوفية المصطلح بلا تدقيق فهم: (سنشير إلى كتبهم والمواضع التي ذكرت كوفية المصطلح).

- صدر الدين الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ/ ١٩٣١م): الموفي في النحو الكوفي، ورد بلفظ (المكنيات) ص٩٣.
- مهدي المخزومي (ت١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م): مدرسه الكوفة، ص٣٤١.
- أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص٤٥٠.
- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ط: الرابعة، ص١٦٦.
- جعفر هادي الكريم: مذهب الكسائي في النحو، رسالة ماجستير غير منشورة، ص١١٧.
- عبدالحسين الفتلي: محقق كتاب الأصول في النحو لابن السراج، ص١٧٣.
- أمين علي السيد: مقدمة تحقيق كتاب الواضح في علم العربية لأبي بكر الزبيدي، ص٩٥.

- محمد علي حمزة: الناظم النحوي، ص٢٦٣، هامش١١٦.
- محيي الدين توفيق إبراهيم في بحثه: المصطلح الكوفي، المنشور في مجلة التربية والعلم التي تصدرها كلية التربية، جامعة الموصل، العدد الأول، شباط ١٩٧٩م، ص٣٥.
- عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص١٧٤-١٧٥.
- أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص١٦٠.
- بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن: مقدمة تحقيق كتاب لباب الأعراب للأسفراييني، ص٩٠.
- زكي فهمي الآلوسي: الطبري النحوي، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص١٨٣.
- خديجة أحمد مفتي في: نحو القراء الكوفيين، ص٣٤٣.
- إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص١٠٧.

والباحثون الأفاضل هنا أصناف:

فالأول هو صدر الدين الكنغراوي لم يشر في كتابه إلى مصدر معين نقل عنه واعتمد عليه، ولا سيما في موضوع المكنيات إلا أنه ذكر في مقدمته فقال: «فهذا كتاب نحو وضعته على مذهب الإئمة الكوفيين ومصطلحاتهم». وربما كان قد عاد

إلى مؤلفات الكوفيين.

والثاني هو مهدي المخزومي الذي يظهر أنه اعتمد على ابن يعيش والسيوطي على ما يظهر في هوامشه في كتابه مدرسة الكوفة، ص٣١٤.

والثالث هم الآخرون الذين نقلوا عن المخزومي وحاولوا العودة إلى مصادره والمصادر الكوفية في تعزيز آرائهم وتوثيقها، من هنا يظهر استمرار هذا المصطلح كوفياً.

ب. عدم دقته

رأى قسم من الباحثين أن المصطلح (الكناية) ليس دقيقاً انطلاقاً من مقولة ابن يعيش المذكورة: «كل مضمر مكني، وليس كل مكنى مضمراً، ومن هؤلاء:

مهدي المخزومي في كتابه مدرسة الكوفة، ط٢، ص٣١٤ قال: «وتسمية الضمير بالمكنى صحيحة مقبولة لأن الضمير كناية عن اسم الظاهر، وإن كان المكنى أعم من الضمير واسم الإشارة والاسم الموصول لأنهن جميعاً كنايات عن الأسماء الظاهرة».

وأحمد مكي الأنصاري في كتابه أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص٤٥٠، قال: «ويلوح لي أن اصطلاح البصريين أدق من اصطلاح الفراء إذ إن الكناية تشمل كل ما يكنى به من إشارة أو موصول أو عدد».

وعبدالحسين الفتلي ذكر في هامش الجزء الأول من كتاب الأصول في النحو لابن السراج: «المكنى أو الكناية: اصطلاح كوفي ومعناه الضمير عند البصريين، واصطلاح الضمير أدق من اصطلاح المكنى لأن الكناية تشمل كل ما يكنى به من إشارة أو موصول أو عدد بخلاف الضمير فإنه لا يدخل فيه شيء من ذلك».

وخديجة أحمد مفتي في كتابها نحو القراء الكوفيين، ص٢٣١، قالت تعليقاً على رأي المخزومي والأنصاري المذكورين في أعلاه: «فكلا الرأيين متفق على عدم الدقة في المصطلح لما فيه من عموم، وإني أرى ذلك معهما».

ونقول: إن هذا المصطلح من ابتكار الخليل بن أحمد وهو أول من استعمله في كتابه العين، جاء في (العين المطبوع) ٢/ ١٣٨، باب العين والراء والباء معهما، مادة عرب «والعروبة: يوم الجمعة، قال:

يا حسنه عبدالعزيز إذا بدا يوم العروبة واستقر المنبر

كنى عن عبدالعزيز قبل أن يظهره ثم أظهره»، وجاء فيه ٤/ ١٠٥، باب الثلاثي اللفيف من باب الهاء، مادة هوى: «وأما هو فكناية التذكير، وهي كناية التأنيث».

وقال ابن سيده علي بن إسماعيل (ت٤٥٨هـ) في كتابه المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق محمد علي النجار، ١٩٧٣م، الكاف والنون والياء، ٧/ ٤٨: «واستعمل سيبويه الكناية في علامة المضمر»، ونقل هذا ابن منظور (ت٧١١هـ) في لسان العرب، طبعة صادر، ٣/ ٣٠٦، مادة كنى، ونسبه إلى ابن سيده لأنه من مصادره[٣٨]. وأشار محمد الطنطاوي في كتابه نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط٥، ١٩٧٣م، ص٩٦ فقال: «المراد من الكناية الضمير، وأول من استعملها سيبويه» من غير أن يشير إلى مصدره. وذكر أحمد مطلوب في كتابه معجم المصطلحات البلاغية، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م، ٣/ ١٥٥ فقال: «وقد تأتي الكناية بمعنى الضمير وهو ما ذكره سيبويه»، ولم يشر إلى مصدر المصطلح أيضا.

ولم أجد ذلك في (الكتاب) بطبعتيه: طبعة بولاق، وطبعة عبدالسلام هارون،

وقد يكون ابن سيده قد اطلع على ذلك في نسخة من (الكتاب) لم تصل إلينا، وأن الشيخ الطنطاوي ربما يكون قد اعتمد على نص ابن سيده في لسان العرب لأن (المحكم) لم يكن قد طبع حينذاك، أما ما ذكره أحمد مطلوب فيجوز أنه اطلع عليهما معاً. ولا نستبعد أن يكون سيبويه قد استعمل مصطلح أستاذه الخليل، وفي هذا تأكيد لما ذهبنا إليه من أنه مصطلح مشترك، وليس مصطلحاً كوفياً.

وقد وجدنا قسماً من البصريين يستعملون الكناية، ومن هؤلاء:

أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٥هـ) في كتابه مجاز القرآن، ١/ ٢٤: «ومجاز (إياك نعبد) إذا بدئ بكناية المفعول قبل الفعل جاز الكلام».

والمبرد (ت٢٨٥هـ) في كتابه الكامل، طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، دار نهضة مصر، ١/ ٣٦٤ «وليس أحد النحويين المفتشين يجيز نقل هذا في الضرورة لما ذكرت من انفصال الكناية».

وابن السراج (ت٣١٦هـ) في كتابه الأصول في النحو، ط١، ١/ ٧٩ «فالمكنى هنا بمنزلة الظاهر»، وفي كتابه الموجز في النحو، ص٧٤ «المكني: الكناية إلى ضربين متصل ومنفصل»، وتنظر ص٨٨ منه أيضاً.

وأبو بكر الزبيدي (ت٣٧٩هـ) في كتابه الواضح في علم العربية، ص١٥: «فإن وقع الفعل عليك وصلت كنايتك بالفعل فقلت: ظنني زيد عالماً. ظن فعل ماض، والكناية مفعول به». وقال محقق الكتاب أمين علي السيد في المقدمة، ص٩٥: «ومما يتبع فيه الكوفيين أنه يسمي الضمير كناية في كتابه كله». ولكننا وجدنا أبا بكر الزبيدي يذكر في ص١١٠: باب الضمائر المنفصلة، وفي ص٢٥٧: باب تأكيد

المضمرات وعطفها والعطف عليها، فهو يذكر مصطلح (الضمير) إلى جانب مصطلح (الكناية) وليس على ما ذهب إليه المحقق.

والاسفراييني (ت٦٨٤هـ) في كتابه لباب الإعراب، ص١٩٢: «وحكمها في جواز عود الكناية إلى لفظها ومعناها حكم (من)»، وينظر أيضاً ص٢٥٩، ٢٨٩.

والفاكهي (ت٩٧٢هـ) في كتابه شرح الحدود النحوية، ص٦٨: «فإن الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة وكذا يكنى به عن الله تعالى».

وقد استعمل المصطلح من غير النحاة:

ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) في كتابه النشر في القراءات العشر، ١/ ٣٠٤ فقال: «باب الهاء الكناية وهي عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب».

وأحمد عبدالغني الدمياطي (ت١١١٧هـ) في كتابه إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ص٣٤ فقال: «باب هاء الكناية ويسميها البصريون ضميراً».

هذا فضلاً عن أن النحاة الكوفيين استعملوا مصطلح الضمير إلى جانب المكنى والكناية، فهذا الفراء (ت٢٠٧هـ) قال في معاني القرآن، ٣/ ٤٣: «حسن ذلك في ليس أن نقول: ليس بقائم أخوك، لأن ليس فعل يقبل المضمر كقولك: لست ولسنا»، وكذا ثعلب (ت٢٩١هـ) في مجالسه، ط٣، ص٣٢٤ «الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده»، وأبو بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ) في كتابه المذكر والمؤنث «تقول: هن لم يقمن، وأنتن لن تقمن، ففي النون ثلاث علامات فلم تسقط في النصب والجزم لأنها علامة الإضمار وعلامة الإضمار لا تسقط».

ومما تقدم يظهر أن البصريين والكوفيين استعملوا مصطلح الكناية أو المضمر

والمراد بهما واحد، ومصدرهما واحد هو الخليل بن أحمد الفراهيدي وأن التفرقة بينهما ظهرت متأخرة؛ لأن مصطلح الكناية أطلق على أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة[٣٩]، والأعداد[٤٠]، وكيت وذيت[٤١]، وأطلق مصطلحاً بلاغياً[٤٢]، وكان مصطلحاً أصولياً[٤٣]، ومن هنا حصل الاضطراب في استعماله وسار مصطلح الضمير وساد في كتب النحو وكانت له الغلبة لأمن اللبس فيه.

أثبت هذا المبحث أن بالمصطلح النحوي حاجة إلى دراسته دراسة دقيقة تقوم على العودة إلى المصادر الأولى، وليس الاعتماد على مقولات وردت في كتب القدامى والمعاصرين إذ وصلت إلينا كتب عدة من شيوخ المدرستين: البصرية والكوفية، لاسيما كتاب العين للخليل بن أحمد مما يعطي صورة واضحة لمن يقتحم ميدان البحث في الدرس النحوي.

وقد ظهرت من دراستنا خمسة مصطلحات: التفسير والجحد والخفض والصفات والكناية أنها تعرضت إلى التشويه سواء أكان ذلك في الاستعمال أم في النسبة فتتبعناها تاريخياً ووثقنا نصوصها وأرجعناها إلى استعمالها الصحيح وإلى مبدعها الأول، وقد اخترنا هذه المصطلحات الخمسة على سبيل المثال توضيحاً لما اعترى المصطلح من اضطراب وضرورة العودة إلى المصدر الأساسي في التصحيح، وإلا فهناك مصطلحات أخرى غير ما اخترناه منها:

الترجمة، والتوقيت، والصلة، والفعل بمعنى المصدر، والقطع، والنسق وغيرها. نأمل أن تتهيأ الفرصة لدراستها توطيداً لاستكمال جوانب المصطلح النحوي كلها.

... الخاتمة...

أردنا من هذه الدراسة أن نضع بين يدي محبي العربية، ودارسيها إشكاليات المصطلح النحوي الذي يشكل معلماً في بيان المفاهيم ويؤرخ تطورها من مرحلة نشأتها والإرهاصات التي رافقت هذه النشأة، ومتابعتها، فعدم استقرار المصطلح يحدث إرباكاً، ويخلق لبساً يجعلان الدارس والباحث في حيرة ماذا يستعمل منه؟ وماذا يدع؟

إن الإشكاليات التي طرحتها هذه الدراسة تحفز إلى تجرد باحثين دراسات مستقلة لاستقرائها، والنظر فيها، وتقديم حلول ناجعة لها.

وحسب هذه الدراسة أن صورة (المصطلح) بعامة و(المصطلح النحوي) بخاصّة صارت واضحة بفضل جهود مضنية بذلها علماء، ومؤسسات، لكنها ما زالت محدودة الأثر، ندعو إلى نشرها، وإشاعتها في جميع مراحل دراسة العربية. وندعو هنا إلى:

حصر (مصطلحات النحو) واستقصائها على وفق معايير ما بلغت صناعة (المصطلح) عالمياً.

ج. إصدار معجم موحد لها يكون ملزماً للجميع في الاستعمال.

د. ترجمة هذا المعجم إلى اللغات الحية.

ه. إنشاء شبكة معلومات أو بنك معلومات وربط ذلك بوسائل الاتصال الحديثة.

و. عقد ندوات أو حلقات بحث للتعريف بما يؤول إليه الأمر ونشرها.

وأخيراً حسبنا أننا أثرنا هذه الإشكاليات القديمة الحديثة التي سبقني إلى بعضها باحثون وبعضها نطرحها أول مرة، راجياً أنْ تلقى قبولاً أو رفضاً لدى المتخصّصين والمعنيين بهذا الأمر، والله ولي التوفيق.

.....

١) ينظر بحثنا: في المصطلح الكوفي موازنة واستدراك، المنشور في وقائع المؤتمر العلمي الثالث لكلية الفقه المنعقد في ٣-٤/ ٥/ ١٩٨٨م، ص٤٠٨-٤٢٤.

٢) ينظر عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، الرياض، ١٩٨١م، ومحيي الدين توفيق إبراهيم في بحثه: المصطلح الكوفي، المنشور في مجلة التربية والعلم التي تصدرها كلية التربية، جامعة الموصل، العدد الأول، شباط ١٩٧٩م، ص١٢-٥٦. هذا فضلاً عمن درس المصطلح في أثناء دراسته الرئيسة مثلاً: مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، ١٩٥٨م، ص٢٠٣-٣١٦، وأحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص٤٣٦-٤٥٤، وشوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، ط٤، ١٩٧٩م، ص١٦٥-١٧١، وغيرهم كثير.

٣) ينظر علي النجدي ناصف: سيبويه إمام النحاة، ص١٦٧.

٤) عبد الأمير محمد أمين الورد: منهج الأخفش في الدراسة النحوية، ص١١٧.

٥) تنظر دراستنا: أبو حاتم السجستاني الراوية، بيروت، دار أسامة، ١٩٩٨م.

٦) ينظر عبدالحسين محمد، ورشيد عبدالرحمن، وطارق عبدعون: تاريخ العربية، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، د.ت، ص١٦.

٧) ينظر أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص٤٤٥ فقد قال: «وميزة اصطلاح الفراء تتمثل في الاختصار من ناحية، وفي دقة المصطلح من ناحية أخرى» واستعمل عبارة «أكثر توفيقاً» ص٤٤٤، وعبارة «قريب من التوفيق» ص٤٤٥، وغير هذا مما يدلل على موقف الإعجاب لا الدقة الموضوعية المبنية على الموازنة. وينظر عوض حمد

القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص٨٦ إذ قال: «من ذلك اصطلاح (الموضع) الذي يعني به اسم المكان ومثله فجاجة وقرباً من المعنى اللغوي وفناء اصطلاح (الحين)» وهذا موقف شخصي بلا مسوغ.

٨) ينظر أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص٨٨، والسيوطي: الأشباه والنظائر، ٢/ ٨٩، وجوتولد فايل: مقدمة الإنصاف في مسائل الخلاف، ترجمة عبدالحليم النجار. وأحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص٤٣٨، ومحمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص١٥١، وشوقي ضيف: المدارس النحوية، ص٢٠٢، وفتحي عبدالفتاح الدجني: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص٣١٦، وجعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص١٧٧-١٧٨، وعوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص١٦٢، وزكي فهمي الآلوسي: الطبري النحوي، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص١٤١.

٩) ينظر زكي فهمي الآلوسي: الطبري النحوي، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب / بغداد، ١٩٨٤م، ص١٦٨.

١٠) ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط: الثانية، ١٩٥٨م، ص٣٠٣-٣١٦.

١١) ينظر أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، المصطلحات النحوية عند الفراء، ص٤٣٦-٤٥.

١٢) ينظر ابن السكيت اللغوي، مصطلحه اللغوي والنحوي، ص٣١٧-٣٢٣.

١٣) ينظر تفسير الطبري (جامع البيان) ٥/ ١٢٣، وزكي فهمي الآلوسي: الطبري النحوي، ص٣٠٤، وأبو حيان الأندلسي: البحر المحيط، ٧/ ٣٦٩.

١٤) ينظر المصطلح النحوي نشأته وتطوره، ص١٦٥.

١٥) ينظر الطبري النحوي، ص١٧٠.

١٦) ينظر جعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص١٦٦.

١٧) ينظر مثلاً: أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص٤٤٩، ومحيي الدين توفيق إبراهيم: ابن السكيت اللغوي، ص٣٣٠، وشوقي ضيف: المدارس النحوية، ص١٦٦-١٦٧، وعوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ص١٦٤، وخديجة أحمد مفتي: نحو القراء الكوفيين، ص٣٤٣، وزكي فهمي الآلوسي: الطبري النحوي، ص١٦٧-١٦٨، وخديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص٢٣٧، وإبراهيم الدسوقي عبدالعزيز: تقريب التراث معاني القرآن للفراء، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٣.

١٨) ينظر الأخفش: معاني القرآن، طبعة فائز فارس، ٣/ ٣٩٥، ٤٦٠.

١٩) ينظر محيي الدين توفيق إبراهيم: ابن السكيت اللغوي، ص٣٢٠.

٢٠) ينظر نعمة رحيم العزاوي: أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ص١٧٢.

٢١) عبد الله درويش: المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد، مطبعة الرسالة، مصر، ١٩٥٦م، التصدير.

٢٢) عبد الله درويش: مقدمة كتاب العين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٧م، ص٣٧، وينظر سعيد جاسم الزبيدي: الخليل في شرح الحماسة للمرزوقي، المقدمة، بحث منشور في كتابه (الخليل صاحب العيْن) دار أسامة للنشر/ الأردن، ط١، سنة ٢٠٠٨م، ص٥-٦.

٢٣) زكي فهمي الآلوسي: الطبري النحوي، ص١٧٠-١٧١

٢٤) ينظر أحمد خطاب العمر: مقدمة شرح القصائد التسع المشهورات، ١/ ٤١.

٢٥) ينظر نعمة رحيم العزاوي: أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ص١٧٩-١٨٠.

٢٦) وخديجة أحمد مفتي: نحو القراء الكوفيين، ص٤٠١.

٢٧) محيي الدين توفيق إبراهيم: المصطلح الكوفي، بحث منشور في مجلة التربية والعلم، كلية التربية / الموصل، العدد الأول، ص٥١-٥٢، وينظر عوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص١٧١، وتنظر خديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص٣٣٧.

٢٨) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ١٠١-١٠٢.

٢٩) ينظر نعمة رحيم العزاوي: أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة، ص١٦٨ إذ قال: «ونلاحظ هنا أنه استعمل مصطلح (الخفض) وهو مصطلح كوفي مقابل (الجر) عند البصريين» وكرر مثل هذا في ص١٧٩-١٨٠.

٣٠) ينظر الزجاجي: مجالس العلماء، ط: ٢، ص١٩٣: «سمعت الأصمعي يقول: دخلت على الخليل لأستفيد منه شيئاً، فقال لي: يا كيّس ما الفرق بين الخفض والجر؟ فلولا أن بينهما فرقا لم يسأل الخليل الأصمعي!

٣١) ينظر مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط: الثانية، ص٣١٤، وأحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة، ص٤٤٥، وشوقي ضيف: المدارس النحوية، ص١٦٦، ومحيي الدين توفيق إبراهيم: ابن السكيت اللغوي، ص٣١٩، وبحثه المصطلح الكوفي، بحث منشور في مجلة التربية والعلم التي تصدرها كلية التربية، جامعة الموصل، العدد الأول، شباط ١٩٧٩م، ص٤٠-٤١، ورمضان عبدالتواب: مقدمة كتاب مختصر المذكر والمؤنث للمفضل بن سلمة، ١٩٧٣، ص٣، وعوض حمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى نهاية القرن الثالث

الهجري، ص١٧٧، وزكي فهمي الآلوسي: الطبري النحوي، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص١٧٤، وجعفر نايف عبابنة: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، ص١٧٧، وخديجة أحمد مفتي: نحو القراء الكوفيين، ص٣٤٧، وخديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص١٦٧، وإبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص١٢٧-١٣٠.

٣٢) ينظر: أبو البركات الأنباري: نزهة الألباء، طبعة إبراهيم السامرائي، ص١٨٦، وعبد الحسين الفتلي: مقدمة الأصول في النحو لابن السراج، ١/ ٦.

٣٣) ينظر: أحمد خطاب العمر: مقدمة شرح القصائد التسع المشهورات، ١/ ١٥، وزهير غازي زاهد: مقدمة إعراب القرآن، ١/ ١٣.

٣٤) محمد خير الحلواني: الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، وكتاب الإنصاف، ص٤٣٢-٤٣٣.

٣٥) خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص٢٩٩.

٣٦) المصدر نفسه، ص١٣٧.

٣٧) وينظر الحافظ اليغموري: نور القبس، ص٢٨٧، إذ جاء فيه أن الكسائي استعمل الصفة ويريد به الظرف وحرف الجر «وقوله: (قل كل من عند الله) حجة في إدخال صفة على صفة».

٣٨) ينظر ابن منظور: مقدمة لسان العرب، طبعة دار صادر، ١/ خ.

٣٩) ينظر مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة، ط٣، ص٣٢٤، وذهب إبراهيم أنيس في كتابه من أسرار اللغة، ص٢٩١ إلى إدراج هذه بالضمائر!

٤٠) و ١٦٩ينظر صدر الدين الكنغراوي: الموفي في النحو العربي، ص١٠٢(الكنايات: كيت وذيت للقصة، وكم ورب كأين للعدد وكذا كم الاستفهامية).

٤١) ينظر أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية، ٣/ ١٥٤-١٦٥.

٤٢) ذكر أحمد سليمان ياقوت في كتابه ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، الرياض، ١٩٨١م، ص١٦٠ فقال: «والكناية عند نحاة الكوفة بمعنى الضمير... أخذها الكوفيون من الأصوليين والفقهاء» وأشار في هامشه إلى محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، كلكتا، ١٨٦٢م، ٢/ ١٠٨٠.